كلمة ونص

التدخل الايجابي... «النفعي»!!

هني الحمدان

صدعت ما يسمى مؤسسات التدخل الايجابي رؤوسنا كمواطنين بشعارات «طنانة»، وما زالت تورط الحكومة بإطلاق تصريحات وردية تفرح ذاك المستهلك البائس..!

في كل يوم نسمع جديدا... «لا نرى طحناً» كما يقولون يسد جوع الناس ويؤمن احتياجاتهم بأنسب الأسعار، بعد غول الأسعار التي لم يعد لها معيار أو ضابط.

مؤسساتنا ذات التدخل الايجابي، لا تحمل سوى اسمها، لا يزال دورها قاصرا، وكأنها في نفق معتم، وحتى خطط إداراتها تبدو «خلبية» ليس إلا.. مؤسسات بتجهيزات وكوادر يؤهلها ما يمكن أن تنافس للحصول على أرقام «غينس» بمجال التدخل السليم، لكن مؤسسات لم تغن المواطن ولم تسد جوعه، قصرت بأداء واجباتها التي جاءت من أجلها بتوفير احتياجات العباد وتحقيق التوازن السعري..

الخزن والتسويق والاستهلاكية وسندس الممتهنة للتدخل الايجابي، مؤسسات ضخمة بلا أي شك، لكنها مع الأسف كأنها تحولت إلى منافذ لكبار التجار وحيتان السوق، ففابت عن مهامها بتلبية متطلبات الناس، حتى أسعارها المعروضة تشابهت مع أسعار الباعة أولئك السماسرة وناهبي الجيوب، وهنا عديد من إشارات الاستفهام عن مثل تلك التصرفات..!

هل بات دور المؤسسات مسوقاً للتجار وتكديس عوائد مالية على حساب المواطن....؟! ما ذنب المنتج للحمضيات لكساد إنتاجه في وقت يصل السعر للمستهلك بعشرات الأضعاف ما يحصل عليه المنتج...؟! الفرق يذهب للتجار وغيرهم من الحلقات الوسيطة، أضف إلى ذلك مواد مهمة كالسكر تقوم الحكومة بتغطية نفقات استيرادها لمصلحة مؤسسات الايجابي، لكنها لا تصل للمواطن..؟ وقد تباع أحياناً للتجار..!!

حال المواطن يقول: لمصلحة من تعمل تلك المؤسسات، ولماذا لم يكن دورها فاعلا..؟ أين تكمن العلة؟ بإداراتها..؟ أم بالمصالح الضيقة..؟!

لماذا العلاقة مع التجار علاقة ود و«تدخل إيجابي»...؟!

فتشوا عن الأسباب.. قد تكون بالإدارات التي لم تعد تعير حالة الناس وتضخم الأسواق أي انتباه، وكأنها انشغلت بما هو أهم وأنفع...!!

صيادلة درعا في مرمى الانتقادات

الحسن: اعتماد لصاقة لمنع تزوير الدواء

درعا- الوطن

وجهت انتقادات كثيرة للصيادلة في درعا تمثلت في عدم وجود معظمهم على رأس العمل وبيعهم الدواء بأكثر من السعر المحدد وتسويقهم للأدوية غير نظامية، إضافة إلى عدم وجود صيدليات مناوبة تلبي احتياجات المرضى أثناء الليل، وذلك خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لفرع نقابة الصيادلة بالمحافظة الذي تمت المطالبة فيه بضرورة وضع حد لهذه المخالفات التي تسيء للمهنة وتضر بعلاج المواطنين، على حين ركزت مداخلات الصيادلة على معاناتهم من فقدان بعض الأدوية وضرورة توفيرها من المعامل المختصة ورفع عبء تحميل المعامل لهم أدوية غير مطلوبة ما يجعلها تتراكم عندهم حتى تفقد صلاحيتها وتلحق الخسارة بهم، وطالبوا بزيادة هامش الربح الذي تراجع مؤخراً، وشدد محافظ درعا محمد خالد الهنوس على أهمية دور الصيدلي وخاصة في الظروف الصعبة الراهنة حيث يتم اللجوء إليه عندما لا يستطيع المرضى بلوغ المشافي أو العيادات ما يستدعي دوامه الدائم في الصيدلية، وكذلك أن تشارك نقابة الصيادلة بفعالية مع دوريات الرقابة التموينية لقمع المخالفات الحاصلة في الصيدليات، مبدياً الاستعداد لتأمين موقع لافتتاح صيدلية مركزية تقوم بالمناوبات وسد الحاجة، ولفت أمين فرع حزب البعث كمال العتمة إلى أن عدم وجود الصيدلي على رأس عمله ينقص من مكانته العلمية ويعتبر تنازلاً عن دوره واختصاصه لآخرين لا علاقة لهم بالمهنة، مثنياً على من ثبتوا ولم يغادروا القطر في الظروف الراهنة. وبدوره ذكر الدكتور محمود الحسن نقيب أطباء سورية أن الدواء المزور لا يعتد به ولا يجوز تعاطيه بحيث لا يصفه الطبيب ولا يحتويه الصيدلاني ولا يتناوله المريض، وسيتم اعتماد وضع لصاقة خاصة على الدواء الوطني والمستورد من أجل منع التزوير، وأكد أنه لا يجوز أن تكون هناك سوق سوداء للدواء الوطني ويجب بيعه بالسعر الرسمي المحدد من وزارة الصحة دون أي زيادة ولأي مبرر كان، وأن هناك مراسلات مع وزارة الصحة من أجل تأمين الأدوية المفقودة بمختلف أنواعها، وأشار إلى الاستعداد في حال إيجاد مكان لصيدلية مركزية بدرعا لتمويلها وريعها سيكون لفرع نقابة الصيادلة بالمحافظة، وبيّن الدكتور عبد الرحيم كيوان رئيس فرع النقابة بدرعا الحاجة إلى إيجاد آلية مناسبة لتسهيل عملية نقل الأدوية من دمشق إلى درعا وتحميل شركات الأدوية أجرة الشحن بدلاً من الصيدلي وتأمين بوابات إنترنت للصيدليات لتستطيع تقديم الخدمة للمؤمن عليهم لدى شركات التأمين والتأكيد على المستودعات عدم بيع الأدوية إلا للصيدليات المرخصة أصولاً وتأمين فرص عمل للخريجين الجدد الذين يتعثر عملهم بسبب شرط خدمة الريف وهي غير متاحة في الظروف الحالية.

إعفاء المستفيدين من مساكن الإسكان من الغرمات للتخفيف من آثار الأزمة على المواطنين

المطلق: هناك فوائد مالية وقانونية كبيرة للمواطنين

محمود الصالح

كشفت المؤسسة العامة للإسكان عن أسباب صدور المرسوم القاضي بإعفاء المدخرين والمكتتبين والمخصصين بمساكن من خلال المؤسسة العامة للإسكان والفئات التي تستفيد من هذا الإعفاء وبعض القضايا الأخرى من خلال تصريح معاون المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان المهندس أيمن مطلق الذي أدلى به لـ«الوطن» قائلاً: يشمل هذا المرسوم حصراً الأيام وغرامات التأخير شريطة التسديد لكافة الالتزامات المترتبة على المواطنين الذين يستفيدون منه خلال الفترة المحددة ويأتي صدور هذا المرسوم التشريعي ضمن حزمة من المراسيم التشريعية والقوانين والإجراءات التي من شأنها التخفيف من آثار الأزمة على المواطنين وعلى الأخص منهم المتعاملين مع المؤسسة العامة للإسكان، كما يأتي هذا المرسوم التشريعي بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ٢٠١٥/٥/٢٧ الناظم لعمل المؤسسة حيث تضمن مواد أوجبت على المؤسسة إلغاء الاكتتاب أو التخصيص أو عقد بيع الوحدة العقارية الاجتماعية وكل ما ترتب عليها من إجراءات في حال مخالفة المكتتب أو المخصص أو المستفيد لشروط التسديد وخاصة المادتين ٢٥ و٢٧ منه، وهذا المرسوم التشريعي يعطي فرصة جديدة وأخيرة لهؤلاء المواطنين لتسوية أوضاعهم لدى المؤسسة، والمؤسسة ستلجأ إلى تطبيق أحكام هاتين المادتين وإجراءاتهما التنفيذية أصولاً فور انتهاء المدة المحددة في هذا المرسوم التشريعي.

وعن تفاصيل هذا المرسوم التشريعي، فقد نصت المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي على إعفاء المواطنين المكتتبين والمدخرين والمخصصين والمبرمة عقودهم على مساكن المؤسسة العامة للإسكان المتأخرين عن سداد الأقساط والالتزامات المالية المترتبة عليهم تجاه المؤسسة العامة للإسكان حصراً من أيام التأخير الناتجة عن تأخرهم في التسديد وغرامات التأخير شريطة قيامهم بالتسديد دفعة واحدة أو على عدة دفعات خلال فترة نفاذ هذا المرسوم التشريعي، كما نصت المادة الثانية منه على إعفائهم من أيام وغرامات التأخير عن الأقساط المسددة جزئيا وتحتسب أيام وغرامات التأخير على الأقساط المتبقية غير المسددة.

وعن الفئات المشمولة بالاستفادة من هذا المرسوم التشريعي قال:

كما ذكرنا فإن المستهدفين المشمولين بأحكام هذا المرسوم التشريعي هم المواطنون المكتتبون والمدخرون والمخصصون والمبرمة عقودهم على مساكن المؤسسة العامة للإسكان المتأخرون عن سداد الأقساط والالتزامات المالية المترتبة عليهم تجاه المؤسسة العامة للإسكان في مشاريعها المختلفة (سكن شبابي- سكن عمالي- الادخار السكني- سكن أساتذة الجامعات- المنذرين بالهدم- البرنامج الحكومي للإسكان- سكن قضاة مجلس الدولة.. وغيرها من المساكن الشعبية أو الاجتماعية المخصصة أو المبرم عقودها ومسلمة للمستفيدين منها).

وهل التأخير في الأقساط فقط أم هناك متأخرين في استكمال مدفوعاتهم قال المطلق:

التأخير يشمل الأقساط الشهرية المتأخر بتسديدها بالنسبة للمكتتبين أو المستفيدين المبرمين عقود مساكنهم وأيضاً استكمال المدفوعات المترتبة على المخصصين في حال تم التأخر بتسديدها عن المواعيد المحددة من المؤسسة.

وعن الفوائد التي تتحقق للمواطنين جراء استجابتهم للمرسوم التشريعي بيّن:

بالدرجة الأولى هو تسوية قانونية لأوضاع المواطنين المتعاملين مع المؤسسة (مكتتب- مخصص- مستفيد مبرم عقده)، وأيضاً الاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المبالغ المتأخر تسديدها وكذلك تفادي الإجراءات القانونية التي سيتم اتخاذها من المؤسسة في حال استمرار التأخير وعدم الاستفادة من مزايا هذا المرسوم التشريعي خلال فترة نفاذه وعدم تجاوز المدد التي تستوجب إلغاء الاكتتاب أو التخصيص أو الإنذار والحجز والبيع بالمزاد العلني وفق أحكام المواد الناظمة لذلك وخاصة المادتين ٢٥ و٢٧ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الناظم لعمل المؤسسة ونظام عملياتها الصادر بقرار وزير الإسكان والتنمية العمرانية رقم ٨ لعام ٢٠١٦.

وعن مواعيد سريان المرسوم والانتهاء والإجراءات التي سيتم اتخاذها بعد انتهاء المرسوم التشريعي بيّن قائلاً:

هناك ثلاثة أشهر بدءاً من ٢٠١٦/٢/١.

وبعد انتهاء هذه الفترة ستلجأ المؤسسة إلى تطبيق الأنظمة والقوانين النافذة التي ذكرناها أعلاه وخاصة أحكام المادتين ٢٥ و٢٧ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥.

١١٠٠ مقبول في مفاضلة ماجستيرات التأهيل والتخصص بجامعة دمشق

رجاء يونس

أصدرت جامعة دمشق نتائج مفاضلة ماجستيرات التأهيل والتخصص في مختلف كلياتها ومعاهدها العليا للعام الدراسي ٢٠١٥- ٢٠١٦.

وبحسب النتائج بلغ عدد المقبولين نحو ١١٠٠ من أصل نحو ٢٠٠٠ طالب في التعليم العام والموازي والمفتوح تفاضلوا على ٤٢ ماجستير تأهيل وتخصص.

وكانت الجامعة حددت يوم أمس موعدا لقبول طلبات الانتساب إلى ماجستير التأهيل والتخصص في هندسة نظم المؤسسات بكلية الهندسة المعلوماتية.

يذكر أن جامعة دمشق كانت قد أعلنت عن مفاضلة دبلومات وماجستيرات التأهيل والتخصص خلال شهر كانون الأول من العام المنصرم تضمن شروط وقواعد التسجيل بالمفاضلة حيث حددت فيه نسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من المقاعد المخصصة للتعليم الموازي.

كما أجازت الجامعة قبول الطلاب السوريين خريجي المعاهد العليا السورية والجامعات الخاصة السورية والجامعة الافتراضية والجامعات غير السورية في دبلومات وماجستيرات التأهيل والتخصص بنسبة ٥٪ وفق التعليم الموازي من المقاعد المخصصة وبما يتناسب مع أعداد الطلاب المتقدمين وكذلك قبول خريجي التعليم المفتوح بنسبة ٥٪، وفق رسوم التعليم العام، و٥٪ وفق رسوم التعليم الموازي، من المقاعد المخصصة.

٣ مليارات ليرة سورية قيم الأقطان المسوّقة

الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير المحلج المنشاري بالحسكة المهندس عطا الله النجم أن مركزي شراء الأقطان اللذين كانا قد افتتحا لاستلام المحصول لهذا الموسم ٢٠١٥- ٢٠١٦ بمركز حبوب حي غويران وساحات المدينة الرياضية، أغلقا باب عمليات الشراء للمحصول في نهاية اليوم الحادي والثلاثين من الشهر الماضي، حيث وصلت كمية المحصول المسوّقة إلى ٢٢٢٦٢ طناً وهو رقم قريب من رقم الخطة الزراعية لإنتاجه الذي كانت قد قدرته مديرية الزراعة بالحسكة بنحو ٢٤ ألف طن، في الوقت الذي تم فيه شحن المحصول وتسويقه عن طريق القطاع الخاص بعد الاتفاق بالتعاقد بينه وبين المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بدءاً من تاريخ السادس والعشرين من شهر كانون الأول الماضي لعام ٢٠١٥، وبيّن النجم أن عمليات التسويق لا تزال جارية حتى تاريخه باتجاه المحالج المنشارية العاملة في محافظتي حمص وحماة، حيث تم شحن كمية ٢٢٧٢ طناً إلى الآن، أي بنسبة ١٠٪ من الكمية المستلمة والموجودة في مركزي الحسكة من الفلاحين والمنتجين التي لا يزال عقد نقل المحصول وتسويقه إلى المحالج المنشارية في محافظتي المنطقة الوسطى ساري المفعول لغاية نهاية الشهر الثامن القادم، الذي يتزامن مع موعد نهاية الدورة المالية للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، علماً أن الفترة المقررة لذلك من الممكن أن تُنجز في نهاية الشهر الرابع ومطلع الشهر الخامس القادمين، وتنتهي مسألة النقل قبل موعدها إن سارت الظروف المتعلقة بعمل المحالج المنشارية في المنطقة الوسطى، وأنجزت الحلج للأقطان المنقولة إليها تباعاً وبمواعيدها المحددة.

وأضاف: لقد أنجزت المؤسسة العامة وكادرها العمل على أكمل وجه من حيث إنجاز القيم المالية لفواتير الفلاحين والمنتجين التي تم صرفها بنحو ٣ مليارات ليرة سورية لهم عن طريق المصارف الزراعية التعاونية بالمحافظة وبالوقت المناسب ومن دون تأخير، وأشار النجم إلى الصعوبات التي رافقت العمل لهذا الموسم ليتم تلافيها، مطالباً الجهات المعنية بالمحافظة على تأمين المواقع اللازمة والمناسبة لتسويق المحصول للموسم الزراعي القادم، بعد أن أوجدت الدولة وخلقت الحافز التشجيعي لشراء المحصول من الفلاحين والمنتجين الذي تُقدّر التوقّعات لإنتاجه بنحو ١٠٠ ألف طن، لأن المكان الحالي لا يتسع للمخطط من إنتاج الموسم القادم مع الأخذ بالحسبان وضرورة توفير مستلزمات الحماية الذاتية للمخزون وتأمين الشروط الفنية للتخزين، بدلاً من وضعه في العراء بما يتناسب مع الظروف الحالية الراهنة..!

مهندسو طرطوس يشتكون من تفرد البلدية

طرطوس - محمد حسين

إشغالات الحدائق العامة والأرصفة وظاهرة الأكشاك التي تحولت إلى أسواق متصلة من الصفيح.. إضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد حل للاختناقات المرورية وتطبيق قانون السير وتأمين الأراضي للجمعيات من الاستملاكات الجديدة بعد صدور قانون الاستملاك الجديد والإكساء الخارجي والمطار المدني.. كانت أبرز المشاكل التي طرحها مهندسو طرطوس في مؤتمرهم السنوي في فرع نقابة المهندسين في طرطوس.

حيث تركزت مداخلاتهم حول غياب التنسيق المفترض مع مجلس مدينة طرطوس ما أثر سلباً في مجمل المشاريع المنفذة والمقترحة فيها ومن ضمنها تفرد البلدية في أكثر من قرار فيما يخص تصديق المخططات من النقابة وأثر ذلك في حقوق النقابة المالية وأتعاب المهندسين وتعثر مشروع سوق الهال القديم الموقع بين خزانة تقاعد المهندسين ومجلس المدينة وتوقف العمل به من البلدية دون تبرير الأسباب الموجبة لذلك وفي موضوع المشاريع المنفذة في مدينة طرطوس والملاحظات على أداء القائمين.. وشكلت مشاكل ضاحية الفاضل والسوق التجاري والنظافة وغياب المواقف المأجورة والفوضى المرورية فيها حيزا كبيراً من المناقشات ومداخلات الحضور في ظل عدم وجود أي آلية لمعالجتها من البلدية ما فاقم العديد من المشاكل كما تناول الحضور مشكلة التمديد للمجالس البلدية دون مراجعة مفاصل الخلل والتقصير في العديد من هذه المجالس ومساءلتها عن هذا الخلل وغيره ومنها وجود مخالفات وأكشاك الصفيح والفوضى في منحها وربما السمسرة بها من عائلات ليس لها علاقة بالغاية والأشخاص المستحقين من عائلات الشهداء وغيرهم وضرورة محاسبة الفساد المنتشر في محطات الوقود والأفران الخاصة وغيرها وضرورة تحويل الرقابة المركزية للرقابة والتفتيش إلى دور وقائي بالدرجة الأولى والتعميم بضرورة وجود مهندس مدني مشرف لأعمال الخلطة البيتونية في كل مجبل بينوني حرصا للسلامة العامة والإسراع في انجاز المباني في منطقة المخالفات ومعالجة مشكلة البناء على الشيوع المتوقفة ومنح التراخيص اللازمة ومعالجة مشكلة فندق أنترادوس ومحاسبة المقصرين عن تدني نسبة التنفيذ في المشروع عن ١٥٪ وضرورة رفع طبيعة السلفة المالية المقررة في المحاكم لقاء تقارير الخبرة الفنية وتوحيد الإكساء الخارجي بما يعكس المظهر الجمالي للمدينة والضواحي القريبة منها وإعادة النظر بالضرائب المفروضة على المهندسين.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد في معرض إجابته أننا نحتاج لرؤية حقيقية والمهندسون يتحملون الجزء الأكبر في وضعها فهم في كل مكان فنحن بحاجة للجميع لصياغة هذه الخطة ويجب وضع برنامج تنفيذي لها فأي خطة لها هدف يجب الوصول إليه.

مبيناً أن كل مشكلة مستعصية لها علاقة بالمجالس المحلية وللأسف فإن بعضهم يمثلون أصحاب النفوذ فنحن نعمل بصدق ومعرفة وشفافية ولا نعمل لتسيير الأمور اليومية فقط بل وفق منظومة عمل.. مشيراً لوجود بعض الانتقادات فهذا من طبيعة البشر ولكن نحن جادون في فرض العقوبات ولن نستثني أحداً.

وفي موضوع الإحضارات أشار المحافظ لوجود لجنة من جامعة طرطوس لدراسة الجدوى الاقتصادية لنقل الإحضارات من منطقة حسية بالقطارات إلى طرطوس واللاذقية عبر ثلاث محطات.

مؤكدا أن كل القضايا التي طرحت متابعة وستتابع فالمحافظة والحكومة حريصتان على تلبية القضايا كافة التي تهم المواطنين.